



«قيادة المرأة السعودية للسيارة هو عبارة عن تصحيح مسار لأنه ما من مانع تشريعي لقيادة المرأة إنما المسألة عرفية، ولم تكن هناك أرضية مجتمعية تقبل هذا القرار».

كوثر الأريش  
عضوة مجلس الشورى السعودي

«بإمكان أميركا منع المينة الإيرانية في العراق بالإبقاء فقط على انخرطها السياسي والعسكري في العراق، لتؤمن للقادة العراقيين حليفا قويا من أجل معادلة النفوذ الإيراني».

مايكل نايتس  
خبير الشؤون العسكرية والأمنية للعراق وإيران في معهد واشنطن



## تراجع المشروع التوسعي الإيراني



تعتبر إيران نجاح مشروعها الإقليمي مرتبطا بنشر نموذج "الحرس الثوري" في كل مكان. لذلك كان "حزب الله" الذي يعمل من أجل فرض إرادته على الدولة اللبنانية بعدما استطاع تغيير طبيعة المجتمع الشيعي في لبنان، في أكثره طبعاً. هناك عدد كبير من أبناء الطائفة ما زال يتصدى للنموذج الذي يعمل الحزب، ومن خلفه إيران، على بنائه، كي تعم ثقافة الموت كل لبنان. على الرغم من ذلك كله، لا يزال لبنان يقاوم، ولا تزال ثقافة الحياة شعار معظم اللبنانيين.

لم تعمل إيران في سوريا سوى على نشر ميليشياتها المذهبية في كل مكان. شاركت النظام السوري في حملته على المدن الكبرى، وهي حملة تستهدف هذه المدن بصفة كونها مدناً سنيةً أولاً. وشاركت النظام أيضاً في السعي إلى تغيير طبيعة دمشق على نحو جذري. هل مثل هذا المشروع القائم على فكرة التخلص من المدن السورية الكبرى، وتهجير أكبر عدد من السوريين مشروع قابل للحياة بأي شكل، أم أنه مشروع حرب مستمرة تكلف مليارات الدولارات اضطرت خلالها إيران إلى الاستعانة بروسيا في مثل هذه الأيام من العام 2015 كي لا تتجتاح المعارضة الساحل السوري ودمشق نفسها؟

استغلت إيران الاستفتاء الكردي كي تستعيد المبادرة في العراق، خصوصاً بعد إظهار رئيس الوزراء، والشخصيتين الشيعيتين مقتدى الصدر وعمار الحكيم، نوعاً من التذمر منها. عبرت عن هذا التذمر القوات التي فتحتها بغداد مع دول عربية، على رأسها المملكة العربية السعودية. أعلنت إيران حالاً من الاستنفار في وجه

□ خلافاً للاعتقاد السائد لدى بعض الناس، وهو اعتقاد فحواه أن إيران انتصرت في سوريا، هناك واقع آخر على الأرض يتمثل في أن إيران ساهمت في تدمير سوريا، وليس في إعادة الحياة إليها. إنها جزء من مشروع تفتيت سوريا ولا شيء آخر غير ذلك. يشير الواقع على الأرض إلى أن أزمة إيران تتجاوز سوريا. إنها أزمة تراجع المشروع التوسعي الإيراني الذي يسعي حالياً إلى استغلال الاستفتاء الذي أجري في كردستان العراق لتحقيق انطلاقة جديدة له. كل ما في الأمر أن إيران تراهن على هذا الاستفتاء من أجل تبرير عودتها القوية إلى الإسماع أكثر بالعراق حيث لديها قاعدة ثابتة هي الميليشيات المذهبية المنضوية تحت شعار "الحشد الشعبي".

هذه الميليشيات التي أرادت إيران تحويلها إلى مستقبل المنطقة، ومستقبل كل دولة عربية، صارت لعبة مكشوفة على الرغم من إضفاء حكومة حيدر العبادي صفة شرعية عليها. كانت الحكومة العراقية التي تعاني من الضغوط الإيرانية في وضع "مكره أخاك لا بطل" عندما قبلت بشرعة مجلس النواب لـ "الحشد الشعبي" بحجة أنه وسيلة من وسائل مواجهة تنظيم "داعش".

لم يكن تنظيم "داعش" الإرهابي في أي وقت سوى أداة من أدوات الأجهزة الإيرانية والسورية. استُخدم "داعش" من أجل تحقيق هدفين: الأول إظهار النظام السوري في مظهر من يحارب الإرهاب، علماً أنه جزء لا يتجزأ منه، والآخر إيجاد وتغطية لـ "الحشد الشعبي" كبديل من القوات النظامية العراقية، خصوصاً الجيش العراقي. هذا ما يفسر تقديم حكومة نوري المالكي، الذي كان تحت السيطرة الإيرانية كلباً، مدينة الموصل على صحن من فضة إلى "داعش" في حزيران - يونيو 2014. حصل ذلك تماماً كما قدمت أميركا العراق إلى إيران هدية في ربيع العام 2003، معطية إشارة عودة الحياة إلى المشروع التوسعي الإيراني الذي يسعي حالياً إلى تجديد شبابه معتمداً على الاستفتاء الكردي وتفاعلاته في البلدان المجاورة للعراق.

ليس لدى إيران من نموذج تقدمه للدول التي تطمح إلى جعلها تدور في فلكها سوى "الحرس الثوري" الذي تحول إلى بديل من الجيش الإيراني الذي لم يبق النظام به يوماً وذلك منذ سقوط الشاه في العام 1979. من بين الأخطاء الضخمة التي ارتكبتها صدام حسين حين دخل في مواجهة شاملة مع إيران في العام 1980 توفيره فرصة للنظام الجديد الذي أسسه آية الله الخميني من أجل إرسال الجيش إلى الجبهات وإبعاده عن المدن. كان الخميني يخشى الجيش، وقد وجد في الحرب التي شنها صدام والتي فعلت إيران كل شيء من أجل جزءٍ إليها، فرصة لا تقوت من أجل التخلص من الجيش وإحلال "الحرس الثوري" مكانه. كان الجيش يشكل تهديداً للنظام الجديد، فيما "الحرس الثوري" أداة من أدوات هذا النظام، بل تعبير عن طموحاته التي تتلخص بالإسماك بالسلطة و"تصدير الثورة".

تعتبر كل الميليشيات التي أقامتها إيران في المنوطة نسخة عن "الحرس الثوري".

خير الله خير الله  
إعلامي لبناني



تستطيع إيران أن تدمر ولا تستطيع أن تبني. لا يمكن لمشروعها إلا أن يكون في حال تراجع. لا شيء سوى لأن ليس لديها ما تطرحه غير ثقافة الموت والشعارات والمزايدات

أزمة إيران تتجاوز سوريا. إنها أزمة تراجع المشروع التوسعي الإيراني الذي يسعي حالياً إلى استغلال الاستفتاء الذي أجري في كردستان العراق لتحقيق انطلاقة جديدة له

ثقافة الموت والشعارات والمزايدات. هل من دليل على الفشل الإيراني أكثر من الخطاب الأخير للأمين العام لـ "حزب الله" السيد حسن نصرالله الذي قال فيه "ادعو اليهود إلى أن يغادروا فلسطين المحتلة إلى الدول التي جاؤوا منها، كي لا يكونوا وقوداً في الحرب المقبلة، فقد لا يكون لهم الوقت الكافي للمغادرة".

بعد هذا الكلام الذي لا يذكر إلا بما كان يقوله أحمد الشقيري قبل حرب العام 1967 عن "رمي اليهود في البحر"، هل يجوز الكلام عن انتصار إيران في أي مكان، بما في ذلك سوريا، باستثناء القدرة على الاستثمار في الميليشيات المذهبية؟ الجواب بكل بساطة: أن الحديث الوحيد الممكن هو عن تراجع المشروع التوسعي الإيراني الذي لم يعد لديه من مكان يعرض فيه عضلاته غير لبنان... عبر وعسى ينجح في تحويل البلد الصغير، عبر الانتخابات النيابية التي يصّر حسن نصرالله عليها، إلى مستعمرة إيرانية قبل فوات الأوان.

## خطة عمل قيادة المرأة

نتيجة لهذا النقاش. لذلك فإن التوجيه لوزير الداخلية بإعداد المشروع خلال 60 يوماً جاء في وقته. بالمناسبة، بعد توجيه الملك سلمان بن عبدالعزيز - حفظه الله - بإعداد مشروع قانون يجرم التحرش، أتمنى رؤية ردود فعل أعضاء الشورى الذين عارضوا المشروع بدعوى أنه يشرع للاختلاط. ربما عندها تسقط الإقنعة وتنهاى العنتربات.

علمت أن 75 في المئة من السعوديات في الحي السكني في أرامكو يمتلكن سيارات ويقدرنها داخل الحي منذ أكثر من 20 عاماً. لا أتذكر أننا قرأنا طوال السنوات الطويلة الماضية عن أي عوائق تحول دون استمرارهن في القيادة. أما المرصني الذين يهددون قائدات السيارات بالصدمة والحرق، فالنابية العامة لن تسمح لهم بالعبث بأمن الوطن وهي لهم بالمرصاد والعقاب. هذه ليست نهاية الطريق، فهناك دعوات إلى ضرورة إسقاط الولاية، والتي أمل أن تتحقق خلال الفترة القادمة.

كذلك أمل أن نزيل الحواجز أمام تمكين المرأة، وأن تصبح المرأة السعودية قريباً سفيرة، ووزيرة، وقاضية، وناطقة رئيس مجلس الشورى، وممثلة السعودية في الأمم المتحدة. نأمل تحقيق هذه المطالبات دون تأليب المجتمع أو الدعوة إلى الخروج على ولي الأمر. ختاماً، بما أن العقوبة تسقط بانتفاء السبب، الآن وبعد صدور الأمر الملكي الكريم بالسماح للمرأة بالقيادة، أمل أن تسقط عقوبة من قادت أو كتبت أو تحدثت عن "قيادة المرأة"، وعفا الله عما مضى.

محلات تاجير السيارات، وقطاع النقل السياحي، وخدمات نقل المعلمات والطالبات. تصريح الأمير عبدالعزيز بن سعود بن نايف وزير الداخلية جاء واضحاً "رجال الأمن جاهزون لتطبيق أحكام نظام المرور على الذكور والإناث".

هذه ليست نهاية الطريق، فهناك دعوات إلى ضرورة إسقاط الولاية، والتي يؤمل أن تتحقق خلال الفترة القادمة. وأن تزال الحواجز أمام تمكين المرأة، وأن تصبح المرأة السعودية قريباً سفيرة ووزيرة وقاضية

المرأة السعودية أثبتت جدارتها، وحنان الوقت لإحداث شرطة نسائية وإدارة نسائية مبرورة كما تم في الجوازات والمطارات. علمت أن الجهات ذات العلاقة في بعض المناطق بدأت عملها بصورة مكثفة لتهيئة كل الإجراءات والأعمال التنفيذية قبل الموعد المحدد لتطبيق الأمر الملكي. سادساً تطبيق حازم وصرام لنظام منع التحرش. الشريعة الإسلامية دعت إلى حفظ العرض، والتحرش جريمة أخلاقية تستوجب سن نظام قانوني صارم لقطع دابرهما. الشورى بدأ مناقشة نظام التحرش منذ 9 سنوات (منذ العام 2008) دون أي

في المملكة يتوقع أن تشهد إقبالا كبيرا من السيدات لتعلم القيادة والحصول على رخصة، وأنه سيكون في كل مدرسة نحو 4 مدربات. أقتراح مضاعفة عدد المدارس وعدد المدربات في كل مدرسة. كما اختلف مع اقتراح رئيس اللجنة، أن يكون تدريب المرأة مشروطاً بحضور ولي أمرها. هذا الشرط يعيدنا إلى المربع الأول.

ثالثاً إصدار رخص قيادة للسيدات. آلاف السعوديات حصلن على رخص قيادة دولية، ونظام المرور يعفي الحاصل على رخصة قيادة دولية (سارية المفعول) معترف بها من الإدارة المختصة في المملكة من شرط اختبار القيادة. المتحدث باسم المرور العقيد طارق الربيعان، أكد أنه في حال امتلاك المرأة رخصة من دولة معترف بها نظاماً بإمكانها أن تستخرج رخصة سعودية فوراً. رابعاً، الخدمات اللوجستية ومن ضمنها توفير مواقف إضافية أمام المدارس والكليات، وإقامة شركات صيانة حديثة، ورقم مجاني لأعطال الطرقات. جامعة الإمام عبدالرحمن بن فيصل، وجامعة الأميرة نورة وجامعة الملك سعود وجامعة الملك فيصل أكدت استعدادها لتنظيم مواقف إضافية لسيارات السيدات. كذلك علينا تنظيم حملات إعلامية لنشر ثقافة القيادة الآمنة في المناهج الدراسية والبرامج التلفزيونية والإعلانات. خامساً إحداث وظائف نسائية جديدة مثل موظفات في "نجم" و"ساهر"، وفي شركات التأمين. كذلك اتفق مع اقتراح توظيف نساء في الأمن والمرور وفي

الشارع السعودي بترقب صدور وإقرار الترتيبات النهائية لإنفاذ قرار السماح بقيادة المرأة. الأمر الملكي حدد 9 أشهر كأجل أقصى لتنفيذ القرار من خلال لجنة ستقوم برفع توصياتها خلال 30 يوماً، ثم تطبيق القرار بحلول يونيو 2018. أقتراح هنا مجموعة من الخطوات كمبادئ لخطة العمل. أولاً إعادة صياغة بعض الأنظمة وإجراء تعديلات على نظام المرور ولائحته التنفيذية، ومواءمة نصوصه مع ظروف ومتطلبات قيادة المرأة للسيارة. كذلك تعديل التشريعات التي تنتقص من أهلية المرأة لتأخذ بعين الاعتبار أن المرأة مواطن كامل الأهلية.

اتفق مع اقتراح السفير السعودي لدى واشنطن، الأمير خالد بن سلمان، السماح للمرأة التي تحمل رخص قيادة من دول خليجية بالقيادة، وأنها لن تحتاج إلى إذن ولي أمرها لاستخراج رخصة قيادة، ولن تحتاج إلى وجود ولي معها في السيارة أثناء القيادة. بالتالي، أقتراح إقرار ممارسة المرأة لجميع أعمالها ومعاملاتها الرسمية دون اشتراط موافقة "سني السيد" ولي أمرها. لن أخفيكم سرا أن إعادة صياغة بعض الأنظمة تتطلب إعادة تدوير بعض مناصب السلطتين التنفيذية والتشريعية. ثانياً إقامة مدارس تعليم القيادة للسيدات. رئيس اللجنة الوطنية لتعليم قيادة السيارات، مخفور آل بشر، صرح بأنه سيعقد قريباً اجتماع مع إدارة المرور لمناقشة آلية تعليم السيدات قيادة السيارات. حسب آل بشر، توجد 65 مدرسة لتعليم قيادة

عبدالله العلمي  
عضو جمعية الاقتصاد السعودية



إعادة صياغة بعض الأنظمة وإجراء تعديلات على نظام المرور ولائحته التنفيذية، ومواءمة نصوصه مع متطلبات قيادة المرأة للسيارة

المشاركة والتعليق:  
opinion@alarab.co.uk